



تحولت المدارس والمعاهد التعليمية الخاصة في سوريا شريكاً فاعلاً للمدارس الرسمية في السنوات الأربع الماضية، بعدما كان القطاع الرسمي يستحوذ على التعليم لعشرين السنين، وقد استطاعت المعاهد التعليمية الخاصة بالمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، استقطاب جزء كبير من التلاميذ السوريين، بسبب الوضع المتردي للمدارس الرسمية التي باتت تعاني انخفاضاً في المستوى التعليمي بسبب الإزدحام والفووضى والتلوث وانتشار الأمراض.

يشير الموجّه التربوي في مديرية تربية حلب غسان، الذي تحفظ عن ذكر اسمه كاملاً، إلى أن "الحكومة السورية أبدت عجزاً وإهمالاً كبيرين في إصلاح الأضرار وتلبية احتياجات المدارس والعملية التعليمية، ففي حلب، لم تنقل الدعم الكافي لإعادة تأهيل المدارس المتبقية وفتح أخرى، على الرغم من أن أكثر من 50% من مدارس المدينة باتت خارج الخدمة. فكان الحل الوحيد في أن تتجه المديرية إلى منح تصاريح لأكبر عدد ممكن من المعاهد والمدارس الخاصة، فوصل عددها في المدينة إلى الستين"، ويتابع أن "أعداد التلاميذ المعتمدين على المعاهد الخاصة في المدينة في تزايد مستمر، وتصل نسبة المتقدمين إلى الامتحانات باسم هذه المعاهد إلى 45%".

#### فرصة رابحة:

من جهته، يشير المدرس راجح عقاد إلى أن "المستثمرين وجدوا في تراجع خدمات التعليم فرصة رابحة، فاستغلوا حاجة المعلمين إلى دخل مادي أفضل وحاجة التلميذ إلى تعليم أفضل، وبادروا إلى فتح مدارس ومعاهد خاصة، لكنهم فرضوا في المقابل أقساطاً سنوية عالية شكلت عبئاً ثقيلاً على كثير من الأسر السورية"، يضيف أن "القسط السنوي لتلميذ الشهادة الثانوية يصل إلى 200 ألف ليرة سورية (900 دولار أمريكي) على أقل تقدير، ولللمزيد الشهادة الإعدادية إلى 150 ألف ليرة

إلى ذلك، يقول علي الأحمد وهو أحد أولياء الأمور: "اضطررت إلى تسجيل أطفالى الثلاثة في مدارس خاصة، بعدها لاحظت تراجع مستوىهم الدراسي في المدرسة الرسمية في خلال السنين الماضيتين، وذلك على الرغم من أن تكاليف الدراسة فيها تزيد عن الراتب السنوي الذي أتقاضاه، لكنني لم أكن لأقدم على هذه الخطوة لو لا تبرع إخوتي في الخارج بتحمل التكاليف"، يضيف أن "هذه المعاهد تتمتع بمستوى جيد من التعليم، وقد اجتذبت أفضل المدرسين، كذلك هي توفر الماء والكهرباء والتلفئة التي لا نجدها في المدارس العامة، لكن يبقى أنها ليست متاحة للجميع".

#### تعويض المدارس الرسمية:

وعيادة المدرسة حياة عيدو لجوء التلاميذ إلى المدارس الخاصة عوضاً عن تلك الرسمية، إلى "شعورهم وذويهم بصعوبة التحصيل العلمي الجيد في الأخيرة، وسط الازدحام الكبير للتلاميذ في الصف الواحد، فمتوسط عدد التلاميذ في مدارس حلب مثلاً يصل إلى 60 تلميذاً وهو ثلاثة أضعاف العدد النموذجي، أما في اللاذقية، فيصل إلى ضعفيه، ويخلق ذلك حالة من الفوضى ونقاضاً في المقاعد وانخفاضاً في مستوى التركيز، كذلك تعاني معظم المدارس من نقص في أعداد الكتب"، تضيف أن "المدارس الرسمية تعاني أيضاً من انعدام خدمات النظافة وانتشار التلوث، ما يسهم في انتشار أمراض عديدة كالجرب والقمل والتهاب الكبد وغيرها".

وتشير عيدو إلى أن "وزارة التربية تتبع سياسة عميماء تجاه المصاعب التعليمية التي تواجه المدارس الرسمية، وقد باتت جميع امتحانات المراحل الانتقالية شكلية، وتصلنا تعليمات بوضع علامات النجاح لجميع التلاميذ مهما كانت إجاباتهم في الامتحان ومهما قلت عدد ساعات دوامهم خلال السنة الدراسية"، تضيف أن "معظم التلاميذ لا نراهم إلا خلال الامتحانات، ومع هذا يتربعون إلى صفوف أعلى من دون أي تحسن في مستوىهم العلمي".

من جهة أخرى، تبيّن أرقام مديرية الإحصاء في وزارة التربية أن أكثر من 20% من التلاميذ في مناطق النظام لم يلتحقوا بمدارسهم خلال العام الدراسي الماضي، وتشير عيدو هنا إلى أن كثريين منهم تركوا الدراسة ودخلوا سوق العمل.

وعن المصاعب التي يواجهها الجسم التعليمي، تقول المدرسة ظلال العبد الله إن "أعدادنا باتت أكبر من عدد الحصص الدراسية، ولم تجد وزارة التربية والتعليم حلاً أفضل من أن يشرف كل مدرسين على صف واحد، وهذه مهمة صعبة بالنسبة إلينا، وهي كذلك تشتبّط أذهان التلاميذ، ما عدا الإحراج نتيجة ضعف التنسيق بين المدرسين".